المحور الرابع: الإطار النظري للبنوك التجارية والبنك المركزي-نقلا بتصرف عن محاضرات الاقتصاد النقدي

أ. د. سعودي عبد الصمد- جامعة المسيلة-

المحاضرة الثانية البنك المركزي Central Bank

البنك المركزي هو أساس الجهاز المصرفي لأي دولة في الوقت المعاصر، حيث يعد أحد المؤسسات الهامة والفعالة التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم الاقتصادية، وعرفت الاقتصاديات تطور كبير في الفترة الأخيرة وكذلك مهام البنوك المركزية، حيث تعتبر وظيفة إصدار النقود من المهام التقليدية، بالإضافة إلى المهام الحالية، إلا أن البنوك المركزية هي الجهات المسؤولة عن إدارة وتنفيذ السياسة النقدية في البلاد، لكن هذا لا يمنع أن تكون الحكومة ممثلة في إدارتها تمثيلا كافيا، يضمن لها رسم سياساتها لما يخدم الصالح العام.

01- نشأة البنوك المركزية:

نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية ثم تحولت إلى بنوك عامة تملكها الدولة، ويعتبر البنك المركزي السويدي (Riks Bank) أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث تأسس سنة 1656 ، وأعيد تنظيمه كبنك للدولة سنة1668، ولكن مع ذلك فإن بنك انجلترا الذي أسس سنة 1694يعتبر أول من طبق مبادئ ووظائف البنك المركزي، ويرجع إليه الفضل في تطوير المبادئ التي يقوم عليها فن الصيرفة المركزية، ولقد توالى بعد ذلك إنشاء البنوك المركزية في العالم خاصة في أوروبا، حيث أنشأ بنك فرنسا سنة1800ثم النمسا 1817ثم الدنمارك سنة 1818ثم بلجيكا سنة 1850ثم فنلندا 1811والبنك الحكومي الروسي سنة1860وبنك اليابان سنة 1882ثم تأسيس بنوك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بمهام البنك المركزي سنة 1913و1914، ثم بنك كندا في نهاية1934أما البنك المركزي الجزائري تم تأسيسه سنة1962.

وتطورت وبرزت وظائف أساسية أصبحت تؤديها البنوك المركزية في مختلف دول العالمرغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة وملكية حكومية مشتركة مع القطاع الخاص، واستمرارها على هذا الوضع حتى يومنا هذا، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية، والجدول التالي يبين ملكية البنوك المركزية لبعض الدول.

الدولة	نوع الملكية
ملكية خاصة	الولايات المتحدة الأمريكية (مملوكا للبنوك أعضاء النظام الاحتياطي الفيدرالي)، سويسرا (مملوكا للمقاطعات بنسبة 63 % والباقي للقطاع الخاص) وجنوب إفريقيا
ملكية مشتركة % (ملكية حكومية)	استراليا 50% ، شيلي ،50% ، اليونان 10% ، اليابان 55% ، المكسيك 50% بلجيكا 50% ، تركيا 25% ، إيطاليا مملوكة لشركات عامة.

01- مفهوم البنك المركزي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالبنك المركزي إلا أنها تشترك فيما بينها خاصة في جانب الوظائف، ويمكن تقديم بعضها كالاتي:

- **التعريف الأول :** البنك المركزي هو مؤسسة غير ربحية، يقع في قمة هرم النظام المصرفي، وظيفته الأساسية هي الإصدار النقدي وقيادة النظام المصرفي، وكذا وضع وتنفيذ السياسة النقدية؛
- **التعريف الثاني :** البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي في الاقتصاد، وهو مؤسسة مركزية تقف على قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية ويمثل السلطة النقدية في الدولة، حيث تتدخل الحكومة من خلاله لتنفيذ سياستها الاقتصادية، وغالبا ما نشأت البنوك المركزية كبنوك تجارية في البداية، ثم تحولت إلى ملكية عامة تملكها الدولة.

03- خصائص البنوك المركزية:

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص ما يلي :

-البنك المركزي هو المؤسسة القادرة على خلق وتدمير النقود القانونية؛

-البنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي ويمثل السلطة العليا على البنوك وغيرها من المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته؛

-البنك المركزي هو المؤسسة المخولة من قبل الدولة للهيمنة على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد؛

-البنك المركزي مؤسسة وحيدة وغالبا ما تكون مؤسسة عامة، ويرجع ذلك إلى أهمية وخطورة الوظائف التي يعهد بها إليه، وعادة ما يبتعد عن القيام بالعمليات المعتادة للبنوك التجارية والبنوك الاستثمارية والبنوك المتخصصة.

04-وظائف البنك المركزي:

يختلف البنك المركزي على البنوك التجارية في تعاملاته وفي أهدافه بالنسبة للمعاملات فهو لا يتعامل مع الجمهور والمؤسسات ومن حيث الأهداف فهو لا يهدف إلى تحقيق الربح؛ ويتمثل هدف البنك المركزي في تحقيق ا لمصلحة العليا للاقتصاد الوطني على عكس البنوك التجارية التي يكون هدفها الربح ويقوم البنك المركزي بالإشراف على التداول النقدي وتنظيمه حيث يعمل البنك المركزي على تنظيم التداول النقدي بحكم أنه بنك البنوك، ويبدأ عملية التنظيم من عملية الإصدار النقدي حيث يقوم بإصدار العملة بالكمية و الحجم الذي يتلاءم والنشاط الاقتصادي للدولة.

لذلك كانت مهام ووظائف البنك المركزي أربعا وتتمثل في الآتي:

04-01- البنك المركزي بنكا للإصدار: البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المخول لها قانونا إصدار النقد القانوني أو تدميره، وهو ما تنص عليه كافة التشريعات في مختلف البلدان، وهذه هي الوظيفة الأصلية والأساسية للبنوك المركزية منذ نشأتها، بل وحتى قبل ظهور البنوك المركزية كان الإصدار النقدي يعتبر كمهمة خاصة بالدولة وحدها دون غيرها، رغم بعض التجاوزات أو الاستثناءات التي يتم فيها سك النقد .

وقد كانت الأسباب الرئيسية لحصر إصدار الأوراق النقدية في جميع البلدان تقريبا لدى البنك المركزي تتمثل في:

-وحدة النقد شكلا ومن جميع الجوانب؛

-إعطاء العملة قبولا عاما أكبر وبقوة القانون، لتصبح عملة التداول القانوني بموجب تشريع؛

-تأمين رقابة حكومية فعالة على العملة المتداولة، وحمايتها من عمليات الغش والتزوير؛

-تمكين البنك المركزي من الرقابة على البنوك التجارية، خاصة في مجال منح الائتمان، بسبب تنافس هذه البنوك في التوسع غير المبرر في منح الائتمان.

04-02- البنك المركزي بنك الحكومة:

يقوم البنك بدور معرف الحكومة وهذا لا يعني انه مملوك ملكية عامة، فهو يعتبر أداة الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة هي واضعة السياسة الاقتصادية سواء مالية كانت أم نقدية والبنك المركزي ينفذ السياسة النقدية التي تضعها الحكومة.

وعلاقة البنك المركزي بالحكومة علاقة وثيقة لذا ينادي اغلب الاقتصاديين على تأميم البنك المركزي على أساس انه من الصعب أن تترك سلطة من السلطات الاقتصادية في يد مشروع خاص يهدف للربح،

ويمكن القول انه حتى في تلك الدول التي يكون فيها البنك المركزي مملوكا ملكية خاصة فإن الحكومة تحتفظ لنفسها بحق تعيين محافظ البنك كما له من دور أساسي في الحياة الاقتصادية.

والبنك المركزي بوصفه بنك الحكومة فإنه يقوم بوظائف متعددة أهمها:

-مسك حسابات الحكومة فهي تودع فيها ودائعها ويقوم البنك بمباشرة المدفوعات الحكومية؛

-يقوم بعملية إصدار القروض العامة فينظم العملية ويشرف على الاكتتاب فيها، كما يقوم بعملية خدمة هذه القروض أي دفع الفوائد عنها في مواعيدها؛

-هو مستشار الحكومة يقدم لها خدماته في صورة إبداءرأيه وتقديم المشورة في نوع السياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف المختلفة، فهو المشرف على الائتمان وله خبرة طويلة في هذا المجال تعطي لرأيه وزنا هاما، لذا تقوم الحكومة بالتفاهم والتشاور مع البنك المركزي قبل اتخاذ قرار سياسة معينة خاصة في مجال النقد والائتمان؛

-يقرض البنك المركزي الحكومة في حالة حاجتها الائتمان وذلك عن طريق إصدار جديد عند مواجهة عجز في ميزانيتها وتريد سدادة، وهي اخطر الوظائف التي يقوم بها البنك لذا تنظم اغلب التشريعات الحدود التي يقوم بها البنك بإقراض الحكومة لما لذلك من أثار بعيدة المدى في دفع قوى التضخم في الاقتصاد القومي؛

-يتولى البنك الإشراف على جهاز الرقابة على النقد في الأحوال التي توضع فيها الرقابة على الصرف؛

-يتولى معاملات الحكومة مع الخارج بمسك حاسبات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج فيحتفظ برصيد العملات الأجنبية عن طريق التحويلات الأجنبية.

4-3- البنك المركزي بنك البنوك : بحكم تواجده على قمة الجهاز البنكي لأي بلد، يمارس البنك المركزي هيمنة على مختلف البنوك العاملة في الدولة، إذ يحتفظ بأرصدة احتياطية قانونية للبنوك التجارية لديه، وذلك حماية لأموال المودعين من خطر إفلاس هذه البنوك، حيث تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية لديه بسعر إعادة الخصم، أو تحصل منه على قروض وسلفيات بسعر فائدة معين، وذلك عند حاجتها إلى سيولة، كما يحتفظ بحسابات جارية لتلك البنوك من تنفيذ عمليات المقاصة بين حساباتها، والتي تنشأ عن التعامل فيما بينها ، وأصبحت هذه الوظيفة متبناة من قِبل بنوك إصدار مشابهة في بلدان أخرى، وأصبحت تعتبر شيئا لا بد منه للصيرفة المركزية، فعلى سبيل المثال وخلال السنتين الأوليين من إنشائه (1923-1921)دعي بنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا لتحمل مسؤولياته كملجأ أخير للإقراض عند تعرض أحد أكبر المصارف لصعوبات خطيرة، وفعل ذلك دون تردد وبشكل ناجح .

4-4- البنك المركزي واضع ومنفذ للسياسة النقدية : السياسة النقدية هي محور تعاملات البنك المركزي، لذا هو المسؤول الأول في تحديد أهم معالمها والأشراف في تنفيذها، والوظيفة الأكثر أهمية على الإطلاق هي إدارة الكتلة النقدية، ذلك أن تحقيق استقرار قيمة النقد يعتبر أهم أهداف البنك المركزي؛ ومع إن هذه الوظيفة تعد حديثة نسبيا، بالمقارنة مع الوظائف الأخرى، إلا أنها أصبحت أهم وظائف البنك المركزي في الاقتصاديات المعاصرة، ويرجع ذلك في الأساس والتعقيد الذي أصبح يميز القطاع المصرفي، وبالتالي صعوبة التحكم فيه، من جهة، وشمولية هذه الوظيفة، من حيث الأهداف والأدوات، من جهة ثانية .

05- استقلالية البنك المركزي ومصداقية السياسة النقدية:

تعمل استقلالية البنوك المركزية على ضمان مصداقية السياسة النقدية، ذلك أن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة من السلطات السياسية في المحافظة على استقرار عملها ومهامها لتحقيق هدفها، لأنها تكون بعيدة عن التناقضات والصراعات السياسية، كما أن السلطة النقدية المستقلة بإمكانها نشر وتوفير المعلومات النقدية والمالية للجمهور بمنطق ضرورة الشفافية، إذ أن الشفافية تؤدي دورا أساسيا في ترسيخ فكرة الاعتماد على البنوك المركزية لدى المتعاملين الاقتصاديين وذلك لما تحققه من نتائج تؤدي إلى زيادة انضباط النظام الضريبي ورسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.